كتاب

﴿ الخلاصة السنية * فى شرح متن السنوسية ﴾

تاليف

المفتقر الي رحمة الكريم التواب عبد العليم
ابن الشيخ محمد أبي حجاب الشافعى
مذهبا الحداذى بلدا ومولدا
أحد علماء الازهر الشريف
ومدرس بنظام القسم
الاولى الازهرى عفا
الله عنه آمين

وقف على طبعه وتصحيحه الشيخ محمد منير الدمشقى من علماء الازهر

الطبعة الرابعة

يباع بالمكتبة النظامية لصاحبها الشيخ محمد اسماعيل الكتبي

لطلبة السنة الثانية النظامية * شرحا لما قرره

المجلس الاعلى للمعاهد الدينية الاسلاميه .

(كتابى يا أولى الالباب سهل * يفيد الطالبين بلا موقف)
(أبحت لكم دراسته ولكن * حقوق الطبع تحفظ للمؤلف)

﴿ مطبعة الشرق أصحابها : — عبد العزيز وعبد الرحمن محمود فايد ﴾
بحارة المدرسة نمرة ٦ بجوار الازهر بمصر

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله على نعمه * والصلاة والسلام على منبع حكمه * سيدنا محمد المؤيد بالمعجزات * وعلى آله وصحبه ذوى الكرامات * (أما بعد) فيقول المفتقر الى رحمة الكريم التواب * عبد العليم بن الشيخ محمد ابى حجاب * هذا شرح لطيف على متن السنوسية * راعيت فيه حال طلبة السنة الثانية النظامية * التى أدرس الآن بها مع جمع من حضرات العلماء الاكابر * تحت رآسة صاحب الفضيلة الشيخ محمد شاكر * وكيل الجامع الازهر * وشيخ القسم الاولى الانور * وسميته الخلاصة السنية * فى شرح متن السنوسية * والله اسال ونبيه اتوسل * أن ينفع به كل مطالع * وقارىء وسامع

(مقدمة) التوحيد لغة العلم بان الشيء واحد (واصطلاحا) علم يبحث فيه عما يجب وما يستحيل وما يجوز في حقه تعالى وفى حق رسله عليهم الصلاة والسلام وعن الممكنات من حيث الاستدلال بها على وجود صانعها والسمعيات من حيث اعتقادها (وموضوعه) ذات الله تعالى وذات رسله من حيث ما يجب لكل وما يستحيل وما يجوز والممكنات والسمعيات من حيث الاستدلال ووجوب الاعتقاد (وثمرته) معرفة الله تعالى بالبراهين القطعية والفوز بالسعادة الابدية (وفضله) انه اشرف العلوم لكونه متعلقا بذاته تعالى وذات رسله والمتعلق بالكسر يشرف بشرف المتعلق (بالفتح) (ونسبته) الى غيره انه أصل العلوم الدينية وما سواه فرع عنه (وواضعه) أبو الحسن الاشعرى ومن تبعه وأبو منصور الماتريدى و

تبعه (واسمه) علم أصول الدين وعلم التوحيد وعلم الكلام والفقه الا كبر (واستمداده) من الادلة العقلية والنقلية (وحكمه) الوجوب العيني على كل مكلف ذكرا كان أو أنثى حرا أو رقيقا (ومسائله) قضاياه الكلية كقولنا الواجب لذاته يجب اتصافه بالوجود والقدم وغيرهما من صفات الكمال ويستحيل عليه العدم والحدوث وغيرهما من صفات النقصان ويجوز في حقه فعل كل ممكن اوتركه قال المصنف سيدى محمد بن محمد بن يوسف السنوسى الحسنى رحمه الله تعالى ونفعنا به وبعلومه آمين

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾ الحمد لله

ابتدأ بالبسملة اقتداء بالكتاب العزيز وعملا بقوله صلى الله عليه وسلم كل أمر ذى بال لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو أبتر أو أجذم أو أقطع (روايات) والحمد لغة الثناء بالجميل على جهة التعظيم لاجل جميل اختيارى (واركانه) خمسة حامد ومحمود ومحمود به ومحمود عليه وصيغة فاذا قلت زيد عالم لكونه أكرمك فانت حامد وزيد محمود والعلم محمود به والكرم محمود عليه والصيغة هي قولك زيد عالم (ثم) ان المحمود به والمحمود عليه قد يختلفان ذاتا واعتبارا كما في هذا المثال وقد يتحدان ذاتا ويختلفان اعتبارا كما اذا قلت زيد كريم لكونه أكرمك فالمحمود به الكرم من حيث انه مدلول الصيغة والمحمود عليه الكرم من حيث انه باعث على الحمد (واصطلاحا) فعل ينبيء عن تعظيم المنعم بسبب كونه منعما على الحامد أو غيره

قال المصنف والصلاة والسلام على رسول الله

الصلاة من الله على رسوله صلى الله عليه وسلم معناها الرحمة وسلامه عليه معناه السلامة من النقائص فالمصنف رحمه الله طلب منه تعالى لرسوله صلى الله عليه وسلم رحمة تليق بجنابه المنيف وسلامة مما يعد نقصا بالنسبة لمقامه الشريف اذ الكامل يقبل الترقي في الكمالات

قال المصنف اعلم ان الحكم العقلي ينحصر في ثلاثة أقسام الوجوب والاستحالة والجواز

اعلم ان الحكم اثبات امر لامر أو نفيه عنه (وينقسم) الى ثلاثة أقسام شرعي وعادي وعقلي (فالشرعي) ينقسم الى قسمين تكليفي ووضعي فالتكليفي هو خطاب الله الدال على إيجاب فعل المكلف أو ندبه أو تحريمه أو كراهته أو اباحته والوضعي هو خطاب الله الدال على جعل الشيء سببا أو شرطا أو مانعا أو صحيحا أو فاسداً (والعادي) اثبات امر لامر او نفيه عنه بواسطة التكرار كاثبات الشبع للاكل في قولنا الاكل مشبع واثبات حصول البرد لعدم الستر في قولنا عدم الستر محصل للبرد وكنفي الشبع عن عدم الاكل في قولنا ليس عدم الاكل مشبعا وكنفي الاحراق عن النار عند وجود الماء في قولنا النار مع وجود الماء على الحطب مثلا ليست محرقة فهذه أحكام عادية غاية ما تفيده مقارنة الشبع للاكل وحصول البرد لعدم الستر وهكذا ولا تفيد تعيين المؤثر في الشبع مثلا هل هو الاكل أو غيره وقد دل الدليل العقلي والشرعي على ان المؤثر هو الله تعالى فالعقلي سياتي في مبحث الوحدانية والشرعي كقوله تعالى ذلكم الله ربكم لا اله الا هو خالق كل شيء فاعبدوه (والعقلي) اثبات امر لامر أو نفيه عنه من غير توقف على تكرار ولا وضع واضع كاثبات الوجود لله في قولنا الله موجود ونفي العدم عنه في قولنا ليس بمعدوم (وينحصر) في ثلاثة أقسام بمعنى انه لا يخرج عنها وهي (الوجوب) وهو عدم قبول الانتفاء (والاستحالة) وهي عدم قبول الثبوت (والجواز) وهو قبول الثبوت والانتفاء على التبادل

قال المصنف فالواجب مالا يتصور في العقل عدمه والمستحيل مالا يتصور في العقل وجوده والجائز مايصح في العقل وجوده وعدمه

يعني ان الواجب شيء لا يصدق العقل بانتفائه والمستحيل شيء لا يصدق العقل بثبوته والجائز شيء يصدق العقل بثبوته وانتفائه على سبيل التبادل فالمراد

بالوجود فى كلامه الثبوت والتحقق في نفس الامر ليخرج عن المستحيل الصفة النفسية والصفات المعنوية وصفات السلوب ويدخل فى الجائز صفات الحوادث التى ليست وجودية (والاحسن) ان تقول (الواجب) هو الثابت الذى لا يقبل الانتفاء (والمستحيل) هو المنفى الذى لا يقبل الثبوت والجائز هو مايقبل الثبوت والانتفاء على التبادل (وينقسم) الواجب (الى ضرورى) وهو مالا يحتاج الى نظر واستدلال كالتحيز للجرم بمعنى أخذه قدرا من الفراغ (والى نظرى) وهو مايحتاج الى نظر واستدلال كذاته تعالى وصفاته (كما ينقسم) الى واجب لذاته وواجب لغيره والواجب لذاته الى مطلق والى مقيد (فالواجب الذاتي المطلق) كذاته تعالى وصفاته (والواجب الذاتي المقيد) كالتحيز للجرم فانه واجب مادام الجرم باقيا (واما الواجب لغيره) فكوجود شيء من الممكنات في زمن علم الله وقوعه فيه فانه واجب لتعلق العلم بما ذكر وان كان في ذاته جائز الاستواء وجوده وعدمه (وينقسم) المستحيل (الى ضروري) كعدم تحيز الجرم (والى نظرى) كالشريك لله تعالى (كما ينقسم الى مستحيل لذاته ومستحيل لغيره والمستحيل لذاته الى مطلق والى مقيد (فالمستحيل الذاتي المطلق) كالشريك لله تعالى (والمستحيل الذاتي المقيد) كعدم تحيز الجرم (وأما المستحيل لغيره) فكوجود شيء من الممكنات في زمن علم الله عدم وقوعه فيه فانه مستحيل لتعلق العلم بما ذكر وان كان هو في ذاته جائز الاستواء وجوده وعدمه (وينقسم) الجائز (الى ضرورى) كاتصاف الجرم بخصوص الحركة أو السكون (والى نظرى) كتعذيب المطيع فان العقل لا يحكم بجوازه الا بعد ان ينظر فى دليل الوحدانية فيعلم انه تعالى لا يسئل عما يفعل (وأما) الشرع فقد بين أن الله تعالى قد اختار بفضله للمؤمن المطيع النعيم المقيم كما اختار بعدله للكافر العذاب الاليم (وقد علمت) أن الجائز قد يكون واجبا أو مستحيلا لتعلق علم الله تعالى بوقوعه أو بعدم وقوعه

قال المصنف ويجب على كل مكلف شرعا أن يعرف مايجب فى حق مولانا

جل وعز وما يستحيل وما يجوز وكذا يجب عليه أن يعرف مثل ذلك فى حق الرسل عليهم الصلاة والسلام

الوجوب المذكور أولا شرعي وهو ما يثاب الشخص على فعله ويعاقب على تركه (ودليل هذا الوجوب) قوله تعالى فاعلم أنه لا إله الا الله والمذكور ثانيا عقلي وهو عدم قبول الانتفاء (والمكلف) هو البالغ العاقل سليم الحواس ولو السمع أو البصر الذى بلغته الدعوة فخرج الصبي ولو مميزا والمجنون ومن خلق أعمى اصم أو حصل له ذلك قبل التمييز ومن لم تبلغه دعوة الرسول الذى أرسل اليه على الصحيح وعليه فاهل الفترة (بفتح الفاء) ناجون من عذاب النار (وأهل الفترة) هم من لم يكونوا في زمن رسالة رسول أو يكونوا في زمن رسالته ولم يرسل اليهم كالذين بين اسماعيل ومحمد صلى الله عليه وسلم من العرب فهم أهل فترة حتى في زمن أنبياء بنى اسرائيل لانهم لم يرسلوا اليهم اذ لم يرسل اليهم بعد اسماعيل رسول سوى نبينا محمد صلى الله عليه وسلم واسماعيل انتهت رسالته بموته كبقية الرسل لان ثبوت الرسالة بعد الموت من خصائص نبينا محمد صلى الله عليه وسلم (وفى) بمعنى اللام وحق بمعنى الذات وجل بمعنى تنزه عما لا يليق به وعز بمعنى اتصف بما يليق به (والنبي) لغة المخبر واصطلاحا انسان ذكر حر أوحى اليه بشرع يعمل به وان لم يؤمر بتبليغه (والرسول) لغة المبعوث من مكان الى مكان آخر واصطلاحا انسان ذكر حر أوحى اليه بشرع يعمل به وامر بتبليغه (واقتصر) المصنف عليه نظرا الى أن جميع ما يأتي من الاحكام خاص به يعنى انه يجب شرعا على كل مكلف معرفة ما يجب لذاته تعالى وما يمتنع وما يجوز وما يجب لذات رسله وما يمتنع وما يجوز (والمعرفة) هي الاعتقاد الجازم المطابق للواقع عن دليل فمن شك فى شىء من العقائد أو توهم أو ظن أو اعتقد اعتقادا جازما غير مطابق للواقع كجزم النصارى بالتثليث فهو كافر اتفاقا وأما من اعتقدها اعتقادا مطابقا للواقع بلا دليل وهو المقلد ففى إيمانه خلاف والصحيح انه مؤمن عاص ان كان فيه

أهلية للنظر في الدليل ولم ينظروا الا قوم من غير عاص (والدليل) قسمان اجمالى وتفصيلى (والاول) هو المعجوز عن تقريره ورد شبهه (والثانى) هو المقدور على تقريره ورد شبهه والواجب على المكلف معرفة العقائد بالدليل الاجمالى وأما معرفتها بالدليل التفصيلى ففرض كفاية يسقط بشخص عارف لها بما ذكر في كل مسافة قصر

قال المصنف فمما يجب لمولانا جل وعز عشرون صفة

انما عبر بمن التبعيضية لان الواجب في حقه تعالى وان كان لا نهاية له لكن بعضه لم يقم لنا دليل عليه بخصوصه فوجب علينا معرفته اجمالا وهو كل الكمالات وبعضه قام لنا دليل عليه بخصوصه فوجب علينا معرفته تفصيلا وهو العشرون صفة الآتية (والمراد) بالصفة ماليس ذاتا فيشمل النفسية والسلبية والمعانى والمعنوية

قال المصنف وهي الوجود

الوجود صفة ثبوتية لا تحقق لها في الخارج ولا ارتباط لها بغير الذات تخرج بقولنا ثبوتية صفات السلوب وبقولنا لا تحقق لها فى الخارج صفات المعاني وبقولنا ولا ارتباط لها بغير الذات الصفات المعنوية فانها مرتبطة بصفات المعانى أى لازمة لها

قال المصنف والقدم والبقاء ومخالفته تعالى للحوادث وقيامه تعالى بنفسه أى لا يفتقر الى محل ولا مخصص

(القدم هو عدم أولية الذات والصفات (والبقاء) هو عدم آخرية الذات والصفات (ومخالفته تعالى للحوادث) هى عدم مماثلته لها في شيء لا في ذات ولا في صفة من الصفات ولا فى فعل من الافعال (وأنواع) المماثلة عشرة ستأتي للمصنف فى ضد هذه الصفة (وقيامه تعالى بنفسه) هو عدم افتقاره الى محل أى ذات يقوم بها ولا الى مخصص اي موجد يوجده فبعدم افتقاره تعالى الى محل لزم انه جل وعز ذات لا صفة وبعدم افتقاره تعالى الى مخصص لزم ان ذاته تعالى ليست كسائر الذوات المفتقرة الى المخصص فاذن القيام بالنفس هو عبارة عن الغنى المطلق وذلك لا يمكن ان يكون الا لمولانا جل وعز (يا أيها الناس أنتم الفقراء الى الله والله هو الغنى الحميد)

قال المصنف والوحدانية أى لا ثانى له فى ذاته ولا فى صفاته ولا فى أفعاله

الوحدانية هى عدم التعدد فى الذات والصفات والافعال فوحدة الذات تستلزم نفى أمرين عنها * أحدهما الكم المتصل فى الذات وهو تركب الذات من أجزاء * وثانيهما الكم المنفصل فى الذات وهو وجود نظير لها (ووحدة) الصفات تستلزم نفى أمرين أيضا * أحدهما الكم المتصل فى الصفات وهو تعدد صفتين له تعالى من جنس واحد كقدرتين وعلمين وهكذا * وثانيهما الكم المنفصل فى الصفات وهو وجود صفة لغيره تشبه صفته تعالى (ووحدة الافعال) تستلزم نفي الكم المنفصل فيها وهو أن يكون لغيره تعالى فعل من الافعال * وأما الكم المتصل في الافعال وهو تعدد افعاله تعالى فثابت لا يصح نفيه لان كل العوالم أفعاله وهى لا تحصى كثرة وعددا ولا تقف عند حد (وما يعلم جنود ربك الا هو)

قال المصنف فهذه ست صفات * الاولى نفسية وهى الوجود والخمسة بعدها سلبية

الصفة النفسية هى ما لا تتحقق الذات خارجا بدونها كالتحيز للجرم فان الجرم لا يتحقق فى الخارج بدونه بخلاف الصفات غير النفسية كالقدرة مثلا فان الجرم لا يتوقف تحققه فى الخارج عليها (ومعنى) كون الخمسة التى بعدها سلبية ان كل واحدة منها سلبت أمرا لا يليق بمولانا جل وعز كما علم ذلك من تعاريفها السابقة لأنها مسلوبة ومنتفية عنه تعالى والازم ان يثبت له أضدادها وهى مستحيلة عليه تعالى

قال المصنف ثم يجب له تعالى سبع صفات تسمى صفات المعاني

اعلم أن الصفة ان كانت وجودية سميت فى اصطلاح المتكلمين صفة معنى وان لم تكن وجودية فان كانت ثبوتية لازمة لصفة أخرى سميت صفة معنوية أو غير لازمة لصفة أخرى سميت صفة نفسية وان كانت غير ثبوتية سميت صفة سلبية

قال المصنف وهى القدرة والارادة المتعلقتان بجميع الممكنات

القدرة صفة وجودية قديمة قائمة بذاته تعالى يتأتى بها ايجاد كل ممكن واعدامه

(والارادة) صفة وجودية قديمة قائمة بذاته تعالى تخصص الممكن ببعض مايجوز عليه من الممكنات المتقابلات المجموعة في قول بعضهم

الممكنات المتقابلات * وجودنا والعدم الصفات
أزمنة أمكنة جهات * كذا المقادير روى الثقات

ويتعلقان بالممكنات لا بالواجبات ولا بالمستحيلات لان وظيفة القدرة التأثير ووظيفة الارادة تخصيص ماتؤثر فيه القدرة والذى يقبل التاثير هو الممكن لان التاثير في الواجب اما بايجاده وهو محال للزوم تحصيل الحاصل واما باعدامه وهو محال ايضا للزوم قلب حقيقته وفي المستحيل الذى هو نفى صرف وعدم محض اما بايجاده وهو محال للزوم قلب حقيقته واما باعدامه وهو محال ايضا للزوم تحصيل الحاصل (وللقدرة) تعلقان (احدهما) صلوحى قديم وهو صلاحيتها فى الازل لايجاد كل ممكن فيما لا يزال (ثانيهما) تنجيزى حادث وهو ايجادها للممكن بعد عدمه السابق(١) واللاحق واعدامها له بعد وجوده وما عدا ذلك فتعلق قبضة وهو ثلاثة (احدها) كون الممكن فيما لا يزال قبل وجوده فى قبضة القدرة بمعنى ان الله تعالى ان شاء أبقاه على عدمه وان شاء اوجده بها (ثانيها) كونه فيما لا يزال بعد وجوده فى قبضة القدرة بمعنى ان الله ان شاء أعدمه وان شاء أبقاه (ثالثها) كونه فى حالة عدمه فى قبضة القدرة بمعنى ان الله ان شاء أبقاه على عدمه وان شاء أوجده بها (وللارادة) تعلقان (احدها) صلوحي قديم وهو صلاحيتها فى الازل لتخصيص الممكن باى امر من الامور المتقابلة المتقدمة (وثانيهما) تنجيزى قديم وهو تخصيصها في الازل للممكن ببعض مايجوز عليه (واما) تخصيصها للممكن عند ايجاده او اعدامه فليس تعلقا مستقلا بل هو اظهار للتعلق التنجيزى القديم (والتخصيص) ترجيح احد طرفي الممكن من وجود او عدم اوطول او قصر اوغيرهما مما تقدم بالوقوع بدلا عن مقابله

---

(١) قوله السابق اى على الايجاد وقوله اللاحق اى الذى ياتى بعده الايجاد للبعث اه

قال المصنف   والعلم المتعلق بجميع الواجبات والجائزات والمستحيلات

العلم صفة وجودية قديمة قائمة بذاته تعالى تتعلق بالواجبات والجائزات والمستحيلات تعلق احاطة وانكشاف فالواجبات كذاته تعالى وصفاته والجائزات كذوات المخلوقات وصفاتها وافعالها والمستحيلات كالشريك والولد (وليس له) الا تعلق تنجيزى قديم وهو تعلقه بجميع الامور في الازل على وجه الاحاطة والانكشاف

قال المصنف   والحياة وهى لا تتعلق بشىء

الحياة صفة وجودية قديمة قائمة بذاته تعالى تصحح لمن قامت به ان يتصف بالقدرة وغيرها من الصفات ومعنى كونها لا تتعلق بشىء انها لا تقتضي اى لا تستلزم امرا زائدا على قيامها بمحلها (واما) الصفة المتعلقة فهى التي تقتضى اى تستلزم امرا زائدا على قيامها بمحلها فالعلم مثلا قائم بمحله ويقتضي اى يستلزم امرا يعلم به (واعلم) ان التعلق حقيقة في التنجيزى وهو التعلق بالفعل واما اطلاق التعلق على صلاحية الصفة فى الازل لشىء او على كون الشىء فى القبضة فهو مجاز (تنبيه) التعريف المذكور للحياة القديمة فان تركت منه لفظ قديمة كان تعريفا للحياة الحادثة ايضا وهى ليست نفس الروح ولا ملزومة لها عقلا بل يجتمعان عادة ويصح افتراقهما فقد خلق الله تعالى الحياة في كثير من الجمادات معجزة من غير ثبوت ارواح لها كتسليم الشجر على المصطفى وتسبيح الحصى في كفه صلى الله عليه وسلم

قال المصنف   والسمع والبصر المتعلقان بجميع الموجودات

السمع صفة وجودية قديمة قائمة بذاته تعالى تنكشف بها الموجودات وكذا يقال في البصر (ولهما) ثلاث تعلقات (احدها) صلوحى قديم وهو صلاحيتهما للتعلق بالموجود الجائز قبل وجوده (وثانيها) تنجيزى حادث وهو تعلقهما بالموجود المذكور بعد وجوده (وثالثها) تنجيزى قديم وهو تعلقهما أزلا بذاته تعالى وصفاته فينكشف له تعالى بسمعه وبصره ذاته وصفاته حتى سمعه وبصره (تنبيه)

الانكشاف بالسمع غير الانكشاف بالبصر والانكشاف بهما غير الانكشاف بالعلم ولكل حقيقة يفوض امرها الى الله تعالى وليس الامر على مانعهده من ان البصر يفيد بالمشاهدة وضوحا فوق العلم بل جميع صفاته تعالى تامة كاملة يستحيل عليها الخفاء والزيادة والنقص

قال المصنف والكلام الذى ليس بحرف ولا صوت ويتعلق بما يتعلق به العلم من المتعلقات

الكلام صفة وجودية قديمة قائمة بذاته تعالى دالة على جميع معلوماته التى لانهاية لها منزهة عن الحرفية والصوتية والتقدم والتاخر واللحن والاعراب والصحة والاعلال وغير ذلك (وهى) صفة واحدة لكنها تتنوع باعتبار دلالتها الى امر ونهى ووعد ووعيد وغير ذلك ولها ثلاث تعلقات احدها صلوحى قديم وهو دلالتها على الامر والنهى قبل وجود المكلفين ثانيها تنجيزى حادث وهو دلالتها على ماذكر بعد وجودهم ثالثها تنجيزى قديم وهو دلالتها على الواجبات والمستحيلات والجائزات التى سيوجد منها ومالا يوجد وبالنظر الى هذا التعلق الثالث قال المصنف ويتعلق بما يتعلق به العلم من المتعلقات واعلم أن الكلام كما يطلق على الصفة المتقدمة يطلق على الالفاظ التى نقرؤها ونتعبد بتلاوتها وهى تدل على ماتدل عليه الصفة القديمة

قال المصنف ثم سبع صفات تسمى صفات معنوية وهى ملازمة للسبع الاولى وهى كونه تعالى قادرا ومريدا وعالما وحيا وسميعا وبصيرا ومتكلما

الكون قادرا صفة ثبوتية قديمة قائمة بذاته تعالى لازمة للقدرة والكون مريدا صفة ثبوتية قديمة قائمة بذاته تعالى لازمة للارادة وهكذا ومعنوية منسوبة للمعنى الذي هو مفرد المعاني للقاعدة وهى انه اذا أريد النسبة لجمع نسب الى مفرده وانما سميت معنوية لان الاتصاف بها لازم للاتصاف بالسبع الاولى فان اتصاف الذات بالكون عالما مثلا لا يصح الا اذا قام بها العلم لما علمت ان صفات المعاني ملزومة

والصفات المعنوية لازمة ولهذا نسبت هذه الى تلك فقيل صفات معنوية (واعلم) أن التعلق انما هو لصفات المعانى (ماعدا الحياة) لا للصفة النفسية ولا للصفات السلبية ولا للصفات المعنوية

قال المصنف ومما يستحيل فى حقه تعالى عشرون صفة وهي أضداد العشرين الاولى وهى العدم والحدوث وطرو العدم والمماثلة للحوادث بان يكون جرما أى تاخذ ذاته العلية قدرا من الفراغ أو يكون عرضا يقوم بالجرم أو يكون في جهة للجرم أو له هو جهة أو يتقيد بمكان أو زمان أو تتصف ذاته العلية بالحوادث أو يتصف بالصغر أو الكبر أو يتصف بالاغراض فى الافعال والاحكام

قد سبق ان كمالات الله لانهاية لها فكذلك أضدادها لكن مالم يقم عليه دليل عقلى ولا نقلى لم نكلف بمعرفته ولا بمعرفة أضداده تفصيلا بل اجمالا بان نعتقد انه له تعالى كمالات لا تتناهى وانه يستحيل اضدادها وماقام عليه دليل عقلى او نقلى من الكمالات وهو العشرون صفة كلفنا بمعرفته وبمعرفة ضده تفصيلا ولذا عبر المصنف عن التبعيضية (والمراد) بالضد هنا كل مناف سواء كان وجوديا وعدميا فكانه قال يستحيل فى حقه تعالى كل ماينافى صفة من الصفات المتقدمة (فمنافى) الوجود العدم وهو الانتفاء ومنافى) القدم الحدوث وهو الوجود بعد عدم (ومنافى) البقاء طرو العدم وهو حصوله بعد ان لم يكن (ومنافى) المخالفة للحوادث المماثلة لها أى المشابهة (وانواع) المماثلة للحوادث المستحيلة عليه تعالى عشرة (أحدها) أن يكون جرما (والجرم) هو ماأخذ قدرا من الفراغ فتفسير المصنف له بالاخذ قدرا من الفراغ تفسير باللازم (ثانيها) أن يكون عرضا (وهو) ماقام بغيره فتفسير المصنف له بالقيام بالمحل تفسير باللازم (ثالثها) أن يكون فى جهة للجرم بان يكون المولى تبارك وتعالى عن يمين الجرم كالعرش أو شماله أو فوقه أو تحته أو امامه أو خلفه (رابعها) أن يكون له تعالى جهة بان يكون له يمين أو شمال أوفوق أو تحت أو امام أو خلف لان الجهات

الست من عوارض الجرم * خامسها أن يتقيد بمكان بان يحل فيه على الدوام وكذا يستحيل عليه تعالى الحلول فى المكان لاعلى الدوام بان يكون فوق العرش أو في السماء وأما قوله تعالى (وهو الذى في السماء اله وفي الارض اله) فالجار والمجرور فيه متعلق باله بمعنى المعبود والسماء والارض محلان للعبادة لا للمعبود (والمكان) هو الفراغ الذى يحل فيه الجرم * سادسها أن يتقيد بزمان بان يكون وجوده تعالى مقارنا لزمان من ليل أونهار (وانما) كان تقييده تعالى بالمكان أوالزمان مستحيلا لانهما حادثان فلا يتقيد بهما الا ما كان حادثا والمولى قديم فكيف يتقيد بالحادث * سابعها أن تتصف ذاته العلية بالحوادث كقدرة حادثة * ثامنها أن يتصف بالصغر أى قلة الاجزاء كالآدمي القصير لانه ليس جرما * تاسعها أن يتصف بالكبر أى كثرة الاجزاء كالآدمي الطويل لعدم كونه جرما (وأما) الكبر بمعنى العظم فليس بمستحيل ومنه قوله تعالى الكبير المتعال * عاشرها أن يتصف بالاغراض فى الافعال كخلق عباده ليعبدوه وأما قوله تعالى (وماخلقت الجن والانس الا ليعبدون) فاللام فيه للعاقبة والمعنى وما ترتب على خلقهم مصلحة عائدة عليهم الا عبادتهم (والاحكام) كايجاب الصلاة مثلا على عباده لحصول الدرجات لهم فى الجنة (والاغراض) جمع غرض وهو المصلحة الباعثة على فعل أو حكم فان ترتبت على الفعل أوالحكم فحكمة ولا تخلو أفعاله تعالى وأحكامه عنها وان كنا لا نطلع عليها ومثلوا لذلك بما لوغرس انسان شجرة لثمرها فثمرها غرض باعث على الغرس وظلها بعد ذلك حكمة أى مصلحة مترتبة على الفعل من غير أن تكون باعثة عليه فحكم الله تعالى بالنسبة لافعاله وأحكامه كالظل بالنسبة للغرس

قال المصنف وكذا يستحيل عليه تعالى أن لا يكون قائما بنفسه بان يكون صفة يقوم بمحل أو يحتاج الى مخصص

هذا امنا في القيام بالنفس والباء لتصوير النفى فليس المولى جل وعز صفة حتى يحتاج الى محل أى ذات يقوم بها وليس جل وعز حادثا حتى يحتاج الى مخصص أى موجد

قال المصنف وكذا يستحيل عليه تعالى ان لا يكون واحدا بان يكون مركبا في ذاته او يكون له مماثل في ذاته أو في صفاته او يكون معه في الوجود مؤثر في فعل من الافعال

هذا منافي الوحدانية والباء لتصوير النفى فليس المولى جل وعز مركبا فى ذاته أو فى صفاته أوله مماثل فيهما وليس مما جل شانه في الوجود مؤثر في فعل من الافعال وما ينسب منها لغيره جل وعز فانما هو بطريق الكسب وهو تعلق قدرة العبد بالمقدور فاذا اراد العبد فعلا من الافعال خلق الله فيه قدرة (١) وخلق ذلك الفعل المراد فارادة العبد سبب فى ايجاد الله القدرة والفعل معا

قال المصنف وكذا يستحيل عليه تعالى العجز عن ممكن ما وايجاد شيء من العالم مع كراهته لوجوده اى عدم ارادته له تعالى اومع الذهول او الغفلة او بالتعليل او بالطبع وكذا يستحيل عليه تعالى الجهل وما في معناه بمعلوم ما والموت والصمم والعمى والبكم

هذا شروع فى بيان منافيات صفات المعاني (فمنافي) القدرة العجز عن اى ممكن وهو صفة وجودية قائمة بالعاجز لا يتاتي معها ايجاد ولا اعدام (ومنافي) الارادة ايجاد شيء من العالم او اعدامه (اما) مع كراهته العقلية وهى عدم ارادته لذلك الايجاد او الاعدام وهذا ينفى عموم تعلق الارادة وهو محال اذ لا يقع فى ملكه الا ما يريد بخلاف الكراهة الشرعية وهى طلب ترك الشيء طلبا غير جازم فانها لا تنفى ذلك العموم لان المكروه كراهة شرعية بل والمحرم مراد له تعالى (٢) اذ لا ملازمة بين الارادة والامر فقد يريد الله تعالى الشيء ويامر به كايمان الانبياء وسائر المؤمنين وقد لا يريده ولا يامر به كالكفر فى حق من ذكر وقد لا يريد الشيء ويامر به كايمان من سبق فى علمه تعالى انه لا يؤمن كابي جهل وفرعون ونمروذ وغيرهم وقد

---

(١) قوله قدرة هي العرض المقارن للفعل اه

(٢) قوله اذ لا ملازمة الخ اى لان الامر من اقسام الكلام النفسى وهو مباين للارادة فيكون الامر مباينا لها ايضا اه

يريد الشيء ولا يامر به كالكفر في حق من ذكر (واما) مع ذهوله اوغفلته عن ذلك الايجاد او الاعدام (والذهول) هو عدم العلم بالشيء مع تقدم العلم به (والغفلة) هي عدم العلم بالشيء مطلقا وهما ينفيان عموم تعلق الارادة ايضا لما تقدم (واما) بالتعليل او بالطبع (والاول) هو تاثير شيء في شيء آخر بلا توقف على وجود شرط او انتفاء مانع كتاثير حركة الاصبع في حركة الخاتم (والثاني) هو تاثير شيء في شيء آخر بطبعه وحقيقته مع التوقف على وجود شرط وانتفاء مانع كتاثير النار في الاحراق عند وجود الشرط وهو المماسة وانتفاء المانع وهو البلولة (وهما) ينفيان ذات الارادة بالنظر للواقع لان القائل بهما يجريهما في جميع العالم لا في بعضه دون بعض كما فرضه المصنف والا كانا منافيين لعموم تعلق الارادة (ومنافي) العلم الجهل وما في معناه سواء كان الجهل بسيطا او مركبا والاول هو عدم العلم بالشيء والثاني هو اعتقاد الشيء على خلاف ما هو عليه وانما سمي مركبا لاستلزامه لجهلين الاول جهل الشخص بحقيقة الشيء والثاني جهله بحال نفسه لانه يجهل انه جاهل (والمراد) بما في معناه الظن وهو ادراك الطرف الراجح والوهم وهو ادراك الطرف المرجوح والشك وهو ادراك كل من الطرفين على حد سواء (ومنافي) الحياة الموت وهو امر وجودي يضاد الحياة (ومنافي) السمع الصمم وهو امر وجودي يضاد السمع (ومنافي) البصر العمى وهو امر وجودي يضاد البصر (ومنافي) الكلام البكم وهو امر وجودي يضاد الكلام

قال المصنف   واضداد الصفات المعنوية واضحة من هذه

مراده بالضد مطلق المنافي كما تقدم وانما كانت منافيات هذه واضحة من منافيات تلك لانك اذا علمت ان منافي القدرة العجز تعلم ان منافي كونه قادرا كونه عاجزا واذا علمت ان منافي الارادة الكراهة تعلم ان منافي كونه مريدا كونه كارها وهكذا

قال المصنف   واما الجائز في حقه تعالى ففعل كل ممكن او تركه

هذا هو القسم الثالث مما يجب على المكلف معرفته في حق مولانا جل وعز يعني ان

الجائز العقلي بالنسبة لذاته تعالى هو فعل كل ممكن اى ايجاده أو اعدامه (أو تركه) أي ترك الممكن بمعنى ابقائه على حاله من وجود أو عدم فالجواز ليس راجعا للصفات القائمة بذاته تعالى لاستحالة اتصافه بصفة جائزة وانما هو راجع لصدور الممكن عن قدرته تعالى وذلك كالخلق والرزق والغنى والفقر وبعث الانبياء ورؤيته تعالى وهي تقع للمؤمنين في الدار الآخرة لا للكفار اتفاقا ولا للمنافقين على الصحيح وأما في دار الدنيا فلم تقع الا لنبينا محمد صلى الله عليه وسلم ليلة الاسراء لكن هذا انما هو في اليقظة وأما في المنام فذهبت طائفة الى الجواز وأخرى الى المنع لان ما يرى في المنام خيال ومثال وهما محالان عليه تعالى ﴿ تنبيه ﴾ الممكن هو الجائز وقد تقدم تعريفه أول الكتاب والمراد منه هنا ذاته بقطع النظر عن وصفها بالامكان والالزم الدور المفسد للتعريف فان جرينا على انه ضابط فلا فساد

قال المصنف أما برهان وجوده تعالى فحدوث العالم لانه لو لم يكن له محدث بل حدث بنفسه لزم أن يكون أحد الامرين المتساويين مساويا لصاحبه راجحا عليه بلا سبب وهو محال ودليل حدوث العالم ملازمته للاعراض الحادثة من حركة وسكون وغيرهما وملازم الحادث حادث ودليل حدوث الاعراض مشاهدة تغيرها من عدم الى وجود ومن وجود الى عدم

البرهان هو الدليل والدليل اما نقلي وهو ما كان من كتاب أو سنة أو اجماع واما عقلي وهو ما لم يكن كذلك ثم اذا تركب من مقدمتين ليس فيهما تعليق أحد الطرفين على الآخر سمي حمليا وتسمى الاولى منهما صغرى والثانية كبرى وان كان في الاولى منهما ذلك التعليق سمي شرطيا نظرا الى اشتمالها على أداة الشرط واستثنائيا نظرا الى اشتمال الثانية على أداة الاستثناء وتسمي الاولى كبرى والثانية صغرى (وتقرير) الدليل على وجوده تعالى بالطريق الاول ان تقول العالم حادث وكل حادث لابد له من محدث فالعالم لابد له من محدث وهذا المحدث لا جائز أن يكون

ممكنا لان الممكن فاقد الوجود لذاته وفاقد الشيء لا يمكنه أن يعطيه لغيره ولا جائز أن يكون مستحيلا لانه معدوم والمعدوم لا يوجد غيره فتعين ان يكون واجب الوجود وهو الله جل شانه (وأشار المصنف) الى دليل الصغرى بقوله ودليل حدوث العالم الخ والى دليل الكبرى بقوله لانه لو لم يكن له محدث الخ وقدم دليل الكبرى لقلة الكلام عليه لانها لا تحتاج الا الى دليل واحد بخلاف الصغرى فانها تحتاج الى دليلين لانها في قوة دعوتين (الاولى) حدوث الاجرام وقد استدل عليها بقوله (ودليل حدوث العالم) اى الاجرام (ملازمته للاعراض الحادثة من حركة وسكون وغيرها) كبياض وسواد (وملازم الحادث حادث) لان ملازم الشيء لا يصح أن يسبقه والا انتفت الملازمة (والثانية) حدوث الاعراض وقد استدل عليها بقوله (ودليل حدوث الاعراض مشاهدة تغيرها من عدم الى وجود ومن وجود الى عدم) فاذا كان الجرم ساكنا ثم تحرك فقد تغيرت حركاته من عدم الى وجود وتغيرت سكناته من وجود الى عدم واذا كان متحركا ثم سكن فبالعكس ومعلوم أن القديم لا يتغير (وتقرير) الدليل على وجوده تعالى بالطريق الثاني أن تقول لو لم يكن للعالم (هو ما سوى الله) محدث بل حدث بنفسه اى بذاته لزم أن يكون احد الامرين المتساويين مساويا لصاحبه راجحا عليه بلا سبب لكن كون أحد الأمرين المتساويين مساويا لصاحبه راجحا عليه بلا سبب محال(١) واذا استحال هذا اللازم (٢) فالملزوم (٣) مثله فيصدق نقيضه وهو ان العالم له محدث (تنبيه) المراد بالامرين المتساويين الوجود والعدم وباحدهما الوجود وبصاحبه العدم

قال المصنف وامابرهان وجوب القدم له تعالى فلانه لو لم يكن قديما لكان حادثا فيفتقر الى محدث فيلزم الدور أو التسلسل

---

(١) لما فيه من اجتماع الضدين وهما الرجحان والمساواة (٢) هو ما ذكرناه بقولنا لزم ان يكون الخ (٣) هو عدم وجود المحدث للعالم بل حدث بنفسه اه

تقريرالدليل هكذا ولو لم يكن قديما لكان حادثا لكنه ليس بحادث اذلو كان حادثا لافتقر الى محدث لكن افتقاره الى محدث محال اذلوافتقر الى محدث لزم الدور اوالتسلسل لكن لزومهما محال فما ادى اليه وهوافتقاره تعالى الى محدث محال فأدى اليه وهوكونه تعالى حادثا محال فما ادى اليه وهوكونه تعالى ليس بقديم محال فثبت نقيضه وهوالقدم (والدور) هوتوقف الشيء على ماتوقف عليه (والدليل) على استحالته انه يلزم عليه تقدم الشيء على نفسه وتاخره عنها (والتسلسل) هوتوقف الشيء على شيء متوقف على شيء آخر الى مالانهاية له في الزمن الماضي (والدليل) على استحالته انه يلزم عليه وجود حوادث لااول لها وذلك تناف لان كل حادث لا بدله من اول وذلك مناف للااول لها

قال المصنف واما برهان وجوب البقاء له تعالى فلانه لوامكن ان يلحقه العدم لانتفى عنه القدم لكون وجوده حينئذ جائزالاواجبا والجائز لا يكون وجوده الا حادثا كيف وقدسبق قريبا وجوب قدمه تعالى وبقائه

تقريرالدليل هكذا لو لم يجب له البقاء لامكن ان يلحقه العدم لكن امكان لحوق العدم له تعالى محال اذلو امكن ان يلحقه العدم لانتفى عنه القدم لكن انتفاء القدم عنه تعالى محال فثبت له القدم وهوالمطلوب ﴿تنبيه﴾ كيف في كلامه اسم استفهام على وجه التعجب والواو للحال اي كيف يصح ذلك الانتفاء والحال انه قدسبق قريبا الخ

قال المصنف واما برهان وجوب مخالفته تعالى للحوادث فلانه لوماثل شيئا منها لكان حادثا مثلها وذلك محال لما عرفت قبل من وجوب قدمه تعالى وبقائه

تقريرالدليل هكذا ولو لم يكن مخالفا للحوادث لكان مماثلا لها لكن كونه مماثلا لها محال اذلوماثل شيئا منها لكان حادثا مثلها لكن كونه حادثا محال لثبوت قدمه سابقا

قال المصنف واما برهان وجوب قيامه تعالى بنفسه فلانه تعالى لواحتاج الى محل

لكان صفة والصفة لاتتصف بصفات المعاني ولا المعنوية ومولانا جل وعز يجب اتصافه بهما فليس بصفة ولو احتاج الى مخصص لكان حادثا كيف وقد قام البرهان على وجوب قدمه تعالى وبقائه

قد علم مما تقدم ان المصنف فسر قيامه تعالى بنفسه بشيئين الاول عدم افتقاره تعالى الى محل والثاني عدم افتقاره تعالى الى مخصص ولذا أفرد كلا بدليل (وتقرير) الدليل الاول هكذا لولم يكن قائما بنفسه اى مستغنيا عن المحل لاحتاج الى محل يقوم به لكن احتياجه الى محل محال اذلو احتاج الى محل لكان صفة لكن كونه تعالى صفة محال لان الصفة لاتتصف بصفات المعاني ولا المعنوية بخلاف النفسية كالوجود والسلبية كالقدم فان الصفة كالقدرة تتصف بهما (وتقرير) الدليل الثاني هكذا لولم يكن قائما بنفسه اى مستغنيا عن المخصص لاحتاج الى مخصص لكن احتياجه الى مخصص محال اذلو احتاج الى مخصص لكان حادثا لكن كونه تعالى حادثا محال

قال المصنف واما برهان وجوب الوحدانية له تعالى فلانه لو لم يكن واحدا لزم ان لا يوجد شيء من العالم للزوم عجزه حينئذ

تقرير الدليل هكذا لولم يكن واحدا لزم ان لا يوجد شيء من العالم لكن عدم وجود شيء من العالم باطل بالمشاهدة فبطل ما أدي اليه وهو عدم كونه واحدا فثبت كونه واحدا وهو المطلوب (واعلم) ان هذا التقرير على سبيل الاجمال لعدم التعرض فيه لنفي الكموم الخمسة وبيان الدليل على نفي كل بخصوصه ان تقول (الدليل) على عدم تركب الذات من اجزاء انها لو تركبت من اجزاء لزم ان تكون الذات محتاجة الى اجزائها والاحتياج امارة الحدوث والحدوث عليه تعالى محال (والدليل) على نفي النظير انه تعالى لو كان له نظير لامكن الخلاف فان العقل يصدق بحصول الخلاف بين كل اثنين مهما تكامل بينهما سبب الانفاق والخلاف يؤدي الى اجتماع الشيء * والاخص من نقيضه لوتقدم ارادهما في ايجاد شيء واعدامه في آن واحد او عجز

احدهما او نفذ مراد واحد دون الآخر وكل من اجتماع الشيء والاخص من نقيضه او عجز الاله محال فما ادى ذلك وهو وجود النظير محال
(والدليل) على نفي تعدد صفتين له تعالى من جنس واحد انه تعالى لو كان له صفتان من جنس واحد كقدرتين او علمين فلا يخلو اما أن يقع التصرف بهما معا او بواحدة دون الاخرى (فان كان الاول) فاما أن تكون كل واحدة كافية في تادية ما يتادى بهما معا فيكون التصرف بهما معا عبثا والعبث على الله محال (واما) أن لا تكون كل واحدة منهما كافية في ذلك وحينئذ يلزم أن تكون صفة الله قاصرة وهذا نقص والنقص عليه تعالى محال (وان كان الثاني) وهو وقوع التصرف بواحدة دون الاخرى لزم تعطيل الصفة التي لم يتصرف بها او تعطيل صفة الاله محال ﴿تنبيه﴾ ما ثبت للصفات التي بها التصرف يثبت لغيرها اذ لا فرق بين صفة وأخرى (والدليل) على نفي اتصاف غيره بصفة تشبه صفته تعالى انه لو كان لغيره تعالى صفة كصفته لزم قيامها بنفسها قبل وجود موصوفها الحادث وهو محال (والدليل) على نفي أن يكون لغيره تعالى فعل انه لو كان لغيره فعل من الافعال لما تعلقت قدرته تعالى به فتكون قاصرة على التعلق بهذا الفعل والقصور نقص والنقص عليه تعالى محال

قال المصنف وأما برهان وجوب اتصافه تعالى بالقدرة والارادة والعلم والحياة فلانه لو انتفى شيء منها لما وجد شيء من الحوادث

تقرير الدليل هكذا لو انتفى شيء من هذه الصفات لما وجد شيء من الحوادث لكن عدم وجود شيء من الحوادث محال فما ادى اليه وهو انتفاء شيء منها محال واذا استحال انتفاء شيء منها ثبت وجودها وهو المطلوب

وانما جمعها المصنف في دليل واحد لاتحاد اللازم على نفيها وهو عدم وجود شيء من الحوادث (ووجه اللزوم في القدرة) انها اذا انتفت ثبت ضدها وهو العجز ومعه لا يوجد شيء (ووجه اللزوم في الارادة) انها اذا انتفت ثبت ضدها وهو الكراهة

يعني عدم الارادة واذا ثبت ضدها انتفت القدرة لان تعلقها فرع عن تعلق الارادة وانتفاء الارادة يؤدي الى انتفاء تعلقها وانتفاء تعلقها يؤدي الى انتفاء تعلق القدرة وانتفاء تعلق القدرة يؤدي الى انتفائها لان تعلقها من لوازمها وانتفاء اللازم يؤدي الى انتفاء الملزوم واذا انتفت القدرة ثبت ضدها وهو العجز ومعه لا يوجد شيء (ووجه) اللزوم في العلم انه اذا انتفى ثبت ضده وهو الجهل واذا ثبت ضده انتفت الارادة لان ارادة شيء موقوفة على العلم به واذا انتفت الارادة ثبت ضدها الخ ما تقدم (ووجه) اللزوم في الحياة انها اذا انتفت انتفت الثلاثة قبلها بل جميع الصفات لانها شرط فيها واذا انتفت الثلاثة المذكورة ثبت أضدادها ومنها العجز الخ ما تقدم

قال المصنف وأما برهان وجوب السمع له تعالى والبصر والكلام فالكتاب والسنة والاجماع وأيضا لو لم يتصف بها لزم ان يتصف باضدادها وهي نقائص والنقص عليه تعالى محال

استدل المصنف على هذه الصفات الثلاث بالدليل النقلي والعقلي مقدما الاول منهما على الثاني اشارة الى انه العمدة في اثباتها دون الثاني لضعفه لانه لا يلزم من كون الشيء نقصا في حق الحادث أن يكون نقصا في حق القديم ألا ترى العظمة والكبرياء (أما) النقلي فالكتاب وهو اللفظ المنزل على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم للاعجاز بسورة منه المتعبد بتلاوته وفيه وهو السميع البصير وكلم الله موسى تكليما (والسنة) وهي أقواله صلى الله عليه وسلم وأفعاله وتقريراته وفيها ان لله تسعة وتسعين اسما من أحصاها دخل الجنة ومنها السميع البصير وفيها أيضا يقول الله أنا ثالث الشريكين مالم يخن أحدهما صاحبه فاذا خانه خرجت من بينهما والاجماع وهو اتفاق مجتهدي أمة سيدنا محمد بعد وفاته صلى الله عليه وسلم على حكم من الاحكام وقد انعقد الاجماع على أنه تعالى سميع بصير متكلم (واما) العقلي فتقريره هكذا لو لم يتصف بهذه

الصفات لزم ان يتصف باضدادها لكن اتصافه باضدادها باطل فبطل مادى اليه وهو عدم اتصافه بها فثبت نقيضه وهو اتصافه تعالى بها وهو المطلوب

قال المصنف واما برهان كون فعل الممكنات او تركها جائزا في حقه تعالى فلانه لو وجب عليه تعالى شيء منها عقلا او استحال عقلا لانقلب الممكن واجبا او مستحيلا وذلك لا يعقل

تقرير الدليل هكذا لو وجب عليه تعالى شيء من الممكنات عقلا كاثابة الطائع او استحال عليه تعالى شيء منها عقلا كترك اثابة الطائع لانقلاب الممكن واجبا او مستحيلا لكن انقلابه واجبا او مستحيلا باطل فبطل مادى اليه وهو وجوب شيء منها او استحالته عليه تعالى فثبت جوازه وهو المطلوب وقوله وذلك لا يعقل اى لا يصدق العقل به وان تصوره لان العقل يتصور المحال اذ الحكم على الشيء فرع عن تصوره وانما لم يصدق العقل بذلك لانه يلزم عليه قلب الحقائق وهو مستحيل

قال المصنف واما الرسل عليهم الصلاة والسلام فيجب في حقهم الصدق والامانة وتبليغ ما امروا بتبليغه للخلق ويستحيل في حقهم عليهم الصلاة والسلام اضداد هذه الصفات وهي الكذب والخيانة بفعل شيء مما نهوا عنه نهى تحريم او كراهة وكتمان شيء مما امروا بتبليغه للخلق ويجوز في حقهم عليهم الصلاة والسلام ماهو من الاعراض البشرية التي لا تؤدى الى نقص في مراتبهم العلية كالمرض ونحوه

تقدم تعريف الرسول وحكمة التعبير به اول الكتاب اذا علمت ذلك فاعلم انه يجب في حق الرسل عليهم الصلاة والسلام (الصدق) وهو مطابقة الخبر للواقع والامانة وهي العصمة عن التلبس بمنهى عنه (والتبليغ) وهو ايصال ما امروا بتبليغه للخلق من الاحكام (وترك) المصنف الفطانة وهي الذكاء والقدرة على اقامة الادلة والزام الخصوم (ويستحيل) في حقهم عليهم الصلاة والسلام اضداد هذه الصفات

(فضد) الصدق الكذب وهو عدم مطابقة الخبر للواقع (وضد) الامانة الخيانة بالتلبس بشيء مما نهوا عنه نهى تحريم أو كراهة (وضد) التبليغ الكتمان لشيء مما أمروا بتبليغه للخلق من الاحكام (وضد) الفطانه البلادة وهي عدم القدرة على اقامة الادلة والزام الخصوم (ويجوز) في حقهم عليهم الصلاة والسلام الاعراض البشرية (١) التي لا تؤدى الى نقص في مراتبهم العلية كالاكل والشرب والمشي في الاسواق والجماع في الحلال والامراض التي لا تنفر الخلق عن الاجتماع بهم والاخذ عنهم كالرمد والحمى ووجع الاضراس بخلاف المنفرة كالعمى والجنون والجذام فانها لا تقع بهم عليهم الصلاة والسلام

قال المصنف أما برهان وجوب صدقهم عليهم الصلاة والسلام فلانهم لو لم يصدقوا للزم الكذب في خبره تعالى لتصديقه تعالى لهم بالمعجزة النازلة منزلة قوله تعالى صدق عبدي في كل ما يبلغ عني

تقرير الدليل هكذا لو لم يصدقوا للزم الكذب في خبره تعالى لكن الكذب في خبره تعالى محال فما أدى اليه وهو عدم صدقهم محال فثبت صدقهم وهو المطلوب وقوله لتصديقه تعالى لهم بالمعجزة الخ أي لاخبار الله تعالى عن صدقهم في اخبارهم بانهم رسل مبلغون عنه بالمعجزة النازلة الخ (والمعجزة) هي الامر الخارق للعادة المقرون بالتحدى (أي دعوى الرسالة) مع عدم القدرة على معارضته والاتيان بمثله (واختلف) في دلالة المعجزة على صدقهم عليهم الصلاة والسلام في دعوى الرسالة فقيل وضعية وقيل عقلية وقيل عادية (ووجه) القول بانها وضعية أنها منزلة منزلة التصريح بالقول الموضوع للدلالة على التصديق وهو قوله تعالى صدق عبدى في كل ما يبلغ عني (ووجه) القول بانها عقلية ان خلق الله تعالى لهذا الخارق على وفق

---

(١) قوله الاعراض البشرية أي المتعلقة بالبشر وهم بنو آدم اهـ

دعوى الرسول وتحديه بذلك يدل عقلا على انه تعالى أراد تصديقه (ووجه) القول بانها عادية اذ الله تعالى لم تجر عادته من أول الدنيا الى الآن بتمكين الكاذب من المعجزات واذا خيل بسحر ونحوه أظهر فضيحته عن قرب ذلك

قال المصنف وأما برهان وجوب الامانة لهم عليهم الصلاة والسلام فلانهم لو خانوا بفعل محرم أو مكروه لانقلب المحرم أو المكروه طاعة في حقهم عليهم الصلاة والسلام لان الله تعالى أمرنا بالاقتداء بهم في أقوالهم وأفعالهم ولا يأمر الله تعالى بفعل محرم ولا مكروه

تقرير الدليل هكذا لو خانوا بفعل محرم او مكروه لانقلب المحرم أو المكروه طاعة فى حقهم عليهم الصلاة والسلام لكن انقلاب ماذكر طاعة مامورا بها باطل فبطل ماادى اليه وهو الخيانة المذكورة فثبت انهم لايخونون اصلا وهو المطلوب ودليل لزوم انقلاب المحرم او المكروه طاعة للخيانة بفعل ماذكر هو ماذكره المصنف بقوله لان الله تعالى امرنا بالاقتداء بهم الخ اى فيكون جميع مايصدر عنهم مامورا به من الله تعالى وكل ماامر به لايكون الا طاعة (ان الله لا يامر بالفحشاء) (واتبعوه لعلكم تهتدون) ﴿تنبيه﴾ انما قيد بقوله فى حقهم اشارة الى ان بعض افعالهم وان كان يطلق عليه اسم الاباحة نظرا للفعل في نفسه وصدوره من عامة المؤمنين لكنه لكمال معرفتهم بالله لا يقع منهم الا طاعة يثابون عليها (والمراد) باقوالهم وافعالهم التى امرنا الله بالاقتداء بهم فيها ما كانت غير جبلية واما الجبلية كالقيام والقعود وكذلك ما كان خاصا بهم كنكاح مازاد على الاربع فلا يلزمنا اتباعهم فيها وانما يلزمنا اتباعهم فيما يبلغونه عن الله تعالى

قال المصنف وهذا بعينه هو برهان وجوب الثالث

مراده المماثلة فى التقرير فقط لا المماثلة فى ذات الدليل لان هذا الدليل مغاير للدليل الذى قبله كما يعلم من تقريرنا له بقولنا لو خانوا بكتمان شيء مما امروا بتبليغه للخلق

لا نقلب الكتمان طاعة في حقهم عليهم الصلاة والسلام لكن انقلاب الكتمان طاعة باطل لانه محرم بالاجماع ملعون فاعله قال تعالى ان الذين يكتمون ما أنزلنا من البينات والهدى من بعد ما بيناه للناس في الكتاب أولئك يلعنهم الله و يلعنهم اللاعنون (والدليل) على وجوب اتصافهم بالفطانة انهم لولم يكونوا متصفين بها لكانوا بالبلادة عاجزين عن دفع الشبه عن الدين لكن كونهم بلداء باطل لانه لا يليق بالله حكيم ان يرسل رسولا متصفا بالبلادة واذا بطل ذلك بطل ما أدى اليه وهو عدم اتصافهم بالفطانة فثبت اتصافهم بها وهو المطلوب

قال المصنف وأما دليل جواز الاعراض البشرية عليهم فمشاهدة وقوعها بهم أما لتعظيم اجورهم اوللتشريع اوللتسلي عن الدنيا اوللتنبيه لخسة قدرها عند الله تعالى وعدم رضاه بها دار جزاء لانبيائه واوليائه باعتبار احوالهم فيها عليهم الصلاة والسلام

تقرير الدليل هكذا الاعراض البشرية شوهد وقوعها بهم وكل ما كان كذلك كان جائزا لان الوقوع يدل على الجواز (والمراد) بالمشاهدة مايشمل المشاهدة حكما كبلوغ ذلك الينا بالتواتر (ثم) ذكر الفوائد المترتبة على وقوع تلك الاعراض بهم عليهم الصلاة والسلام (بقوله اما لتعظيم اجورهم) اى ثوابهم كما في الامراض واذية الخلق لهم (اوللتشريع) اى تشريع الاحكام لنا لاجل ان نعلمها كما علمنا احكام السهو في الصلاة من سهوه صلى الله عليه وسلم فيها (اوللتسلي عن الدنيا) اى التصبر اى تصبر غيرهم عنها اذا فقدها والمراد بالدنيا هنا الاموال وتوابعها كالجاه والفخر واللذة والراحة وفيما يأتي في قوله وعدم رضاه بها دار جزاء الخ ما بين السماء والارض اوللتنبيه لخسة قدرها عند الله تعالى اى تنبيه غيرهم على حقارة قدرها عند الله تعالى وذلك لانه اذا رآهم معرضين عنها تنبه وتيقظ لحقارتها عنده تعالى والدنيا الحقيرة هي الشاغلة عن الله تعالى وعليها يحمل قوله صلى الله عليه وسلم الدنيا ملعونة ملعون ما فيها الا ذكر الله وما والاه اى من التسبيح والتحميد والتهليل وعالما اومتعلما

(أما) الدنيا التي لم تشغل عنه تعالى فليست بحقيرة بل عظيمة وعليها يحمل قوله صلى الله عليه وسلم نعمت الدنيا مطية المؤمن بها يصل الى الخير وبها ينجو من الشر (وقوله) وعدم رضاه بها الخ معطوف على مدخول اللام في قوله لخسة قدرها عطف مسبب على سبب فلخسة قدرها عنده تعالى لم يرضها دار جزاء لانبيائه وأوليائه اذ لو رضيها دار جزاء لجعلهم فيها لانهم اكثر الخلق عبادة وأشدهم طاعة لله وقوله باعتبار احوالهم المتخ ملق بكل من التسلي والتنبيه

قال المصنف و يجمع معاني هذه العقائد كلها قول لا اله الا الله محمد رسول الله اذ معنى الالوهية استغناء الاله عن كل ماسواه و افتقار كل ماعداه اليه فمعنى لا اله الا الله لا مستغنى عن كل ماسواه ومفتقر اليه كل ماعداه الا الله تعالى

لما انهى الكلام على مايجب على المكلف معرفته شرع في بيان فضل الكلمة المشرفة بان معناها جامع لمعاني العقائد السابقة (جمع عقيدة) وهي مايجب اعتقاده ولا شك انهامعان فاضافة فهم لما بعدها للبيان اي معاني هي هذه العقائد ولا بد من تقدير مضاف قبل القول أي معنى قول لا اله الا الله لان الجامع لما ذكر انما هو المعنى لا اللفظ فالقول بمعنى المقول واضافته لما بعده للبيان ايضا اي مقول هو لا اله الا الله (وحاصله) ان العقائد المذكورة تندرج تحت معنى لا اله الا الله و بين ذلك بتفسير الالوهية و الاله المشتق منها هذا ماذكره هنا (والمشهور) ان معنى الالوهية كون الاله معبودا بحق و يلزم منه استغناؤه عن كل ماسواه الخ ومعنى الاله المعبود بحق و يلزم منه أنه مستغن عن كل ماسواه الخ اذا علمت ذلك تعلم ان ماذكره المصنف من التفسير تفسير باللازم لا بالمعنى المطابق الذى هو مشهور و لم يفسر به لان اندراج العقائد في المعنى الالتزامي أظهر منه في المعنى المطابقي (واختلف) في خبر لا في الكلمة المشرفة هل يقدر من مادة الوجود أو من مادة الامكان والمختار الثاني (لا يقال) انها لا يستفاد منها حينئذ ثبوت الوجود له تعالى (لانا نقول) القصد منها نفي امكان غيره لا اثبات الوجود له تعالى لانه مسلم الثبوت (والمشهور) أن

الاستثناء فيها متصل لان المستثنى منه كلي يشمل المستثنى وغيره الا أنه يجب على المتكلم بها أن يلاحظ أن النفي متوجه على ماعداه تعالى

قال المصنف أما استغناؤه جل وعز عن كل ماسواه فهو يوجب له تعالى الوجود والقدم والبقاء والمخالفة للحوادث والقيام بالنفس والتنزه عن النقائص ويدخل في ذلك وجوب السمع له تعالى والبصر والكلام اذ لو لم تجب له هذه الصفات لكان محتاجا الى المحدث أو المحل او من يدفع عنه النقائص

لما ذكر ان معنى الالوهية يشتمل على معنيين * احدهما استغناؤه جل وعز عن كل ماسواه * وثانيهما افتقار كل ماعداه اليه جل وعز شرع في بيان مايندرج من العقائد تحت المعنى الاول فذكر انه يندرج تحته الوجود وماذكر معه ثم قال ويدخل في ذلك اى في تنزهه تعالى عن النقائص وجوب ماذكر من الصفات يعني ولوازمها وهي كونه تعالى سميعا بصيرا متكلما بين وجه استلزام الاستغناء لما ذكره من الصفات اجمالا بقوله اذ لو لم تجب له هذه الصفات الخ وبيانه تفصيلا ان تقول لو لم يجب له الوجود لاحتاج الى المحدث والاحتياج ينافي الاستغناء ولو لم يجب له القدم لاحتاج الى المحدث والاحتياج ينافي الاستغناء ولو لم يجب له البقاء لاحتاج الى المحدث والاحتياج ينافي الاستغناء ولو لم تجب له المخالفة للحوادث لاحتاج الى المحدث والاحتياج ينافي الاستغناء ولو لم يجب له القيام بالنفس بمعنى الاستغناء عن المخصص لاحتاج الى المحدث والاحتياج ينافي الاستغناء ولو لم يجب له القيام بالنفس بمعنى الاستغناء عن المحل لاحتاج اليه والاحتياج ينافي الاستغناء ولو لم يجب له التنزه عن النقائص لاحتاج الى من يدفعها عنه والاحتياج ينافي الاستغناء فقوله الى المحدث او المحل او من يدفع عنه النقائص على التوزيع فالاول بالنسبة للوجود والقدم والبقاء والمخالفة للحوادث واحد شقي معنى القيام بالنفس والثاني

بالنسبة لشقه الاخير والثالث بالنسبة للتنزه عن النقائص فقد اندرج في استغنائه جل وعز عن كل ماسواه احدى عشرة صفة واحدة نفسية وهي الوجود وأربعة سلبية وهي التي بعدها وثلاثة معان وهي السمع والبصر والكلام وثلاث معنوية وهي كونه سميعا بصيرا متكلما

قال المصنف ويؤخذ منه تنزهه تعالى عن الاغراض في أفعاله وأحكامه والالزم افتقاره الى مايحصل غرضه كيف وهو جل وعز الغني عن كل ماسواه

أي يؤخذ من استغنائه جل وعز عن كل ماسواه تنزهه تعالى عن وجود غرض أي باعث يبعثه تعالى على ايجاد فعل من الافعال أو حكم من الاحكام من مراعاة مصلحة تعود عليه أو على خلقه (وانما) تنزه سبحانه وتعالى عن أن يكون فعله أو حكمه لغرض لان المصلحة ان كانت ترجع اليه تعالى لزم افتقاره واحتياجه الى أن يتكمل بمخلوقه وهو الفعل أو الحكم الذي يحصل له هذه المصلحة العائدة اليه تعالى (وان) كانت ترجع لخلقه لزم احتياجه في ايصال المنفعة لهم الى واسطة واحتياجه تعالى محال (تنبيهان الاول) الغرض وان بعث على الفعل أو الحكم وكان سابقا عليهما بحسب الملاحظة الا انه متأخر عنهما في الوجود لترتبه عليهما وجودا فقول المصنف الى مايحصل غرضه أي الى فعل أو حكم يحصل غرضه أي يترتب عليهما الغرض وجودا (الثاني) التنزه عن الاغراض ممايندرج تحت المخالفة للحوادث وانما نص عليه لمزيد الاهتمام به دفعا التوهم عدم اندراجه تحت كلمة التوحيد

قال المصنف ويؤخذ منه ايضا انه لايجب عليه تعالى فعل شيء من الممكنات ولا تركه اذلو وجب عليه تعالى شيء منها عقلا كالثواب مثلا لكان جل وعز مفتقرا الى ذلك الشيء ليتكمل به غرضه اذلايجب في حقه تعالى الا ماهو كمال له كيف وهو جل وعز الغني عن كل ماسواه

هذا اشارة الى عقيدة الجائز يعنى انه يوخذ من استغنائه جل وعز عن كل ما سواه انه لا يجب عليه تعالى فعل شيء من الممكنات ولا تركه اذ لو وجب عليه تعالى فعل شيء منها عقلا كاثابة الطائع أو وجب عليه تركه عقلا كعدم اثابته لكان مفتقرا الى ذلك الشيء فعلا أو تركا ليتكمل به لكن الافتقار الى ذلك باطل فبطل ما أدى اليه وهو الوجوب المذكور فثبت انه جائز (لا يقال) يمكن أن يكون مستحيلا (لانا نقول) تقدم للمصنف بطلانه فى برهان كون فعل الممكنات أو تركها جائزا فارجع اليه ان شئت

قال المصنف واما افتقار كل ما عداه اليه جل وعز فهو يوجب له تعالى الحياة وعموم القدرة والارادة والعلم اذ لو انتفى شيء منها لما أمكن ان يوجد شيء من الحوادث فلا يفتقر اليه شيء كيف وهو الذى يفتقر اليه كل ما سواه

هذا شروع منه في بيان العقائد التى تندرج تحت المعنى الثانى الذى اشتمل عليه معنى الالوهية وهو افتقار كل ماعداه اليه تعالى فذكر انه يندرج تحته الحياة اى ولازمها وهو الكون حيا والقدرة ولازمها والارادة ولازمها والعلم ولازمه (ويجب) أن تكون قدرته وارادته وعلمه عامة التعلق فيما تتعلق به والالزم ان لا يفتقر اليه كل ما سواه لان التعلق بالبعض دون البعض ترجيح بلا مرجح فيلزم على انتفاء عمومها عدم وجود شيء من الحوادث وهو باطل بالمشاهدة فقد اندرج هنا من صفات المعانى أربعة ومن المعنوية أربعة فتلك ثمان

قال المصنف ويوجب له تعالى ايضا الوحدانية اذ لو كان معه ثان فى الالوهية لما افتقر اليه شيء للزوم عجزهما حينئذ كيف وهو الذى يفتقر اليه كل ما سواه

كما أوجب افتقار كل ماعداه اليه جل وعز الحياة وماذكر معها من الصفات كذلك يوجب الوحدانية وأشار بقوله اذ لو كان معه ثان الخ دليل نظمه هكذا لو كان معه ثان فى الالوهية لما افتقر اليه شيء لكن عدم افتقار شيء اليه باطل كيف وهو الذى

يفتقر اليه كل ماسواه ولا يخفى مافى دليله من القصور لعدم التعرض فيه لنفى باقى الكموم كما تقدم التنبيه عليه وقوله لزوم عجزه حينئذ أى حين اذ كان معه ثان في الالوهية وتقدم وجهه فى دليل الوحدانية فارجع اليه ان شئت

قال المصنف و يوخذ منه أيضا حدوث العالم بأسره اذ لو كان شيء منه قديما لكان ذلك الشيء مستغنيا عنه تعالى كيف وهو الذى يجب ان يفتقر اليه كل ما سواه

يعني انه كما اخذ من افتقار كل ما عداه اليه جل وعز ما تقدم يؤخذ منه حدوث العالم بأسره (بفتح الهمزة) اي باجمعه لانه لو كان شيء منه قديما لكان واجب الوجود لا يقبل العدم لا سابقا ولا لاحقا واذا كان كذلك لم يفتقر الى مخصص كيف وكل ماسواه مفتقر اليه كل الافتقار ولا يخفى ان ماذكره المصنف هنا زائد على العقائد لكنه مما يتعلق بها

قال المصنف و يوخذ منه ايضا ان لا تأثير لشيء من الكائنات فى اثر ما والا لزم ان يستغني ذلك الاثر عن مولانا جل وعز كيف وهو الذى يفتقر اليه كل ماسواه عموما وعلى كل حال هذا ان قدرت ان شيأ من الكائنات يوثر بطبعه واما ان قدرته موثرا بقوة جعلها الله فيه كما يزعمه كثير من الجهلة فذلك محال ايضا لانه يصير حينئذ مولانا جل وعز مفتقرا في ايجاد بعض الافعال الى واسطة وذلك باطل لما عرفت من وجوب استغنائه جل وعز عن كل ما سواه

كما اخذ من افتقار كل ما عداه اليه جل وعز ما تقدم يوخذ منه انه لا تأثير لشيء من الكائنات فى اى اثر كان واشار بقوله والا لزم الخ الى دليل نظمه هكذا لو كان لشيء من الكائنات تأثير في اثر ما لزم ان يستغني ذلك الاثر عن مولانا جل وعز لكن استغناء ذلك الاثر عنه تعالى باطل كيف و هو الذي يفتقر اليه كل ماسواه عموما اى في جميع الذوات وعلى كل حال اى جميع الصفات (واسم الاشارة) عائد الى كون

ذلك مأخوذا من افتقار كل ماعداه اليه يعنى أن محل كون عدم التأثير لشيء من الكائنات فى أثر ما مأخوذا من افتقار كل ماسواه اليه تعالى ان قدرت ان شيئا من الكائنات يؤثر بطبعه أى بذاته وحقيقته لا بقوة أودعها الله فيه (وأما) ان قدرته مؤثرا بتلك القوة ولو نزعها منه لم يؤثر كما زعمه كثير من الجهلة أى من عامة المؤمنين فذلك اى كون شيء من الكائنات مؤثرا بتلك القوة محال ايضا واشار بقوله لانه يصير الخ الى دليل نظمه هكذا لو قدرت ان شيئا من الكائنات يؤثر بقوة جعلها الله فيه لصار حينئذ مولانا جل وعز مفتقرا فى ايجاد بعض الافعال الى واسطة لكن كونه جل وعز مفتقرا في ايجاد بعض الافعال الى واسطة باطل لما عرفت الخ ﴿تنبيهان * الاول﴾ لو قال المصنف بدل قوله فذلك محال فلا يكون عدم تأثير شيء من الكائنات مأخوذا من الافتقار بل من الاستغناء لظهرت المقابلة (الثاني) انما صرح بما ذكره هنا وان كان مأخوذا من الوحدانية للرد صريحا على من يقول بتأثير الاسباب بذاتها او بقوة اودعها الله فيها

قال المصنف فقد بان لك تضمن قول لا اله الا الله للاقسام الثلاثة التى يجب على المكلف معرفتها في حق مولانا جل وعز وهى مايجب في حقه تعالى وما يستحيل ومايجوز

اى ظهر من قوله اما استغناؤه جل وعز عن كل ماسواه الى هنا ان معنى لا اله الا الله متضمن للاقسام الثلاثة المذكورة فى كلامه لانه قد اندرج تحت استغنائه جل وعز عن كل ماسواه احدى عشرة صفة من الواجبات وعقيدة الجائز واندرج تحت افتقار كل ماعداه اليه جل وعز باقى الواجبات وهو تسعة القدرة والارادة والعلم والحياة ولوازمها والوحدانية ومعلوم انه اذا وجبت له تعالى هذه الصفات استحالت اضدادها فجملة احدى وار بعون عقيدة الواجب في حقه تعالى منها عشرون والمستحيل عشرون والجائز واحد فجملة ماذكر وبقى من العقائد تسع ستأتى فى كلامه فجملة العقائد خمسون

قال المصنف واما قولنا محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم فيدخل فيه الايمان بسائر الانبياء والملائكة والكتب السماوية واليوم الاخر لانه صلى الله عليه وسلم جاء بتصديق جميع ذلك كله

لا شك ان تصديق نبينا محمد صلى الله عليه وسلم في انه رسول بمعجزاته التي لا تحصى يستلزم التصديق بكل ماجاء به ومن جملة ماجاء به ماذكره المصنف وحينئذ (فيجب) التصديق بان لله تعالى انبياء ورسلا على الاجمال الاخمسة وعشرون فيجب معرفتهم على التفصيل وهم المجموعون في قول بعضهم

حتم على كل ذي التكليف معرفة * بانبياء على التفصيل قد علموا

في تلك حجتنا منهم ثمانية * من بعد عشر ويبقى سبعة وهمو

ادريس هود شعيب صالح وكذا * ذو الكفل آدم بالمختار قد ختموا

وافضلهم اولوا العزم الخمسة المجموعون في قوله تعالى ومنك ومن نوح وابراهيم وموسى وعيسى ابن مريم وافضل الجميع نبينا محمد صلى الله عليه وسلم (وتقدم) تعريف النبي والرسول (ويجب) التصديق بان لله ملائكة على الاجمال الا من ورد تعيينه باسمه المخصوص او نوعه فيجب الايمان بهم تفصيلا (فالاول) جبريل وميكائيل واسرافيل وعزرائيل ومنكر ونكير ورضوان ومالك (والثاني) حملة العرش والحفظة والكتبة عليهم السلام (والملائكة) اجسام نورانية قادرون على التشكل بالصور المختلفة بدون ان تحكم عليهم لا ياكلون ولا يشربون ولا ينامون لا يعصون الله ما امرهم ويفعلون مايؤمرون بخلاف الجن فانهم اجسام نارية قادرون على التشكل بالصور المختلفة مع جواز حكمها عليهم ياكلون ويشربون وينامون ويطيعون ويعصون (ويجب) التصديق بان الله انزل كتبا من السماء على الاجمال لان التحقيق انها لا تحصر في عدد نعم الكتب الاربعة يجب معرفتها تفصيلا وهي التوراة لموسى والزبور لداود والانجيل لعيسى والفرقان (اى القرآن) لنبينا محمد صلى الله وسلم عليه وعليهم اجمعين (والكتب السماوية

هي المنزلة من السماء في الواح او على لسان ملك (ويجب) التصديق بثبوت اليوم الآخر وما يشتمل عليه من حساب ووزن وصراط وغير ذلك (واليوم الآخر) هو يوم القيامة وأوله من النفخة الثانية ولانهاية له (والنفخة الثانية) هى نفخة البعث وهو احياء الابدان من القبور (وأما) النفخة الاولى فهى نفخة الصعق (بفتح العين) التى تموت الخلائق بها وبين النفختين أربعون عاما (والنفخ) يكون بالصور وهو قرن من نور كهيئة البوق الذى يزمر به ﴿ تنبيه ﴾ علم مما تقدم أن الدخول ليس في مجرد القول بل في معناه فقول المصنف فيدخل فيه أى في معناه الايمان بسائر الانبياء الخ أى جميعهم لانه عليه الصلاة والسلام جاء بتصديق جميع ذلك ويلزم من التصديق برسالته التصديق بجميع ماجاء به صلى الله عليه وسلم

قال المصنف ويؤخذ منه وجوب صدق الرسل عليهم الصلاة والسلام واستحالة الكذب عليهم والا لم يكونوا رسلا أمناء لمولانا العالم بالخفيات جل وعز واستحالة فعل المنهيات كلها لانهم أرسلوا ليعلموا الناس بأقوالهم وأفعالهم وسكوتهم فيلزم أن لا يكون في جميعها مخالفة لامر مولانا جل وعز الذى اختارهم على جميع خلقه وآمنهم على سر وحيه

لاشك ان اضافة الرسول الى الله عز وجل تقتضى انه تعالى اختاره للرسالة كما اختار اخوانه المرسلين لذلك وقد علمت ان علمه تعالى محيط بما لانهاية له والجهل وما في معناه مستحيل عليه تعالى واذا كان علمه تعالى محيطا بما ذكر وخبره على وفق علمه وقد صدقهم بالمعجزة لزم صدقهم واستحالة الكذب عليهم والا لم يكونوا رسلا أمناء لمولانا جل وعز العالم بالخفيات وقوله واستحالة فعل المنهيات كلها (أى التى من ضمنها الخيانة والكتمان) معطوف على الاستحالة السابقة عطف عام على خاص (وانما) كان فعل المنهيات مستحيلا عليهم لانهم أرسلوا ليعلموا الناس باقوالهم كقوله صلى الله عليه وسلم انما الاعمال بالنيات (وأفعالهم)

كتوضئه صلى الله عليه وسلم وغسله (وسكوتهم) كسكوته صلى الله عليه وسلم على ابن عمر لما قال بحضرته أحلت لنا ميتتان ودمان السمك والجراد والكبد والطحال فأقره صلى الله عليه وسلم وهو لا يقر على خطأ واذا كان ارسالهم عليهم الصلاة والسلام لما ذكر فيلزم أن لا يكون في جميعها مخالفة لامره تعالى الذى اختارهم على جميع خلقه وآمنهم على سره وحيه يعني الموحى به وهو الاحكام التي جاءت بها الرسل ﴿ تنبيه ﴾ صرح المصنف هنا بوجوب الصدق واستحالة الكذب وأشار الى استحالة الخيانة والكتمان بقوله واستحالة فعل المنهيات كلها ويلزم من استحالة الخيانة وجوب الامانة ومن استحالة الكتمان وجوب التبليغ وسكت عن وجوب الفطانة واستحالة ضدها وقد نبهناك على ذلك فيما تقدم

قال المصنف ويؤخذ منه جواز الاعراض البشرية عليهم اذ ذاك لا يقدح في رسالتهم وعلو منزلتهم عند الله تعالى بل ذاك مما يزيد فيها فقد بان لك تضمن كلمتي الشهادة مع قلة حروفها لجميع ما يجب على المكلف معرفته من عقائد الايمان في حقه تعالى وفي حق رسله عليهم الصلاة والسلام

لا شك ان قولنا محمد رسول الله انما أثبت له صلى الله عليه وسلم الرسالة وقد أخبر عليه الصلاة والسلام بان لله تعالى أنبياء ورسلا فلا يمتنع في حقه وحقهم الا ما يقدح في رتبة الرسالة ولا خفاء ان تلك الاعراض البشرية من الامراض ونحوها لا تخل بشىء من مراتب الانبياء بل هي مما تزيد فيها باعتبار تعظيم أجرهم وغيره مما تقدم وظهر من قوله أما استغناؤه الى هنا تضمن معنى كلمتي الشهادة لجميع ما يجب على المكلف معرفته مع قلة حروفها التي هي أربعة وعشرون حرفا (والمراد) بكلمتي الشهادة لا اله الا الله محمد رسول الله

قال المصنف ولعلها لاختصارها مع اشتمالها على ما ذكرناه جعلها الشرع ترجمة على ما في القلب من الاسلام ولم يقبل من أحد الايمان الا بها

انمـا أفرد الضمير هنا مع عوده على مثنى وهو كلمتا الشهادة نظرا الى أن الترجمة عما فى القلب لا يعتد بها الا بمجموع الكلمتين فكانتا بهذا الاعتبار كالكلمة الواحدة وثنى فيما تقدم نظرا الى انفراد كل كلمة أى جملة عن الاخرى فى الدلالة على العقائد وانما لم يجزم بل أتى بلعل التى للترجى تأدبا مع الله تعالى بعدم دعوى الغيب ومع النبى صلى الله عليه وسلم اذ لا يحاط بأسرار كلماته فيجوز أن يكون السر في اختيار كونها ترجمة شيأ آخر غير ما ذكره (والمعنى) أرجو أن يكون جعل الشارع لها ترجمة أى دليلا على ما في القلب للاختصار والاشتمال على ما ذكرناه (ومقتضى) جعله الاسلام فى القلب انه اسم للتصديق بجميع ماجاء به النبى صلى الله عليه وسلم مما علم من الدين بالضرورة وهو مبنى على القول بترادف الاسلام والايمـان والراجح تغايرهما وان الاسلام لغة مطلق الامتثال وشرعا الامتثال أى الاذعان الظاهرى لما جاء به النبى صلى الله عليه وسـلم مما علم من الدين بالضرورة سواء عمل أو لم يعمل والايمـان لغة مطلق التصديق وشرعا التصديق أى الاذعان والقبول لما جاء به النبى صلى الله عليه وسلم مما علم من الدين بالضرورة (ومقتضى) عدم قبول الايمان من أحد الا بالكلمة المشرفة انها شرط لصحة الايمـان والراجح انها شرط لاجراء الاحكام الدنيوية فمن أذعن بقلبه ولم ينطق بلسانه لا لعناد فهو مؤمن ناج لكن لا تجرى عليه الاحكام الدنيوية كالصلاة عليه ودفنه فى مقابر المسلمين (واعلم) ان للاسلام شروطا جمعها بعضهم في قوله

شروط الاسلام بلا اشتباه * عقـل بلوغ عـدم الاكراه
والنطق بالشهادتين والولا * والسادس الترتيب فاعلم واعملا

﴿ فائدة ﴾ أمور الدين أى علامات وجوده أربعة كما قاله النووى وقد نظمها بعضهم فقال

أمور لدين صدق قصد وفا العهد * وترك لمنهى كذا صحة العقد

(فصدق القصد) اداء العبادة بالنيــة والاخلاص (والوفاء بالعهد) الاتيان بالفرائض (وترك المنهى) اجتناب المحرمات (وصحة العقد) الجزم بعقائد أهل السنة

قال المصنف فعلى العاقل أن يكثر من ذكرها مستحضرا لمــا احتوت عليه من عقائد الايمان حتي تمتزج مع معناها بلحمه ودمه فانه يري لها من الاسرار والعجائب ان شاء الله تعالى مالا يدخل تحت حصر

علم مما تقدم ان قدر الكلمة المشرفة لا ينكر واذا كان كذلك (فعلى العاقل ان يكثر من ذكرها) حال كونه (مستحضرا لمــا احتوت عليه من عقائد الايمان) أى ملاحظا ذلك بقلبــه ولو اجمالا بان يعرف أن معنى لا اله الا الله انه لا رب له الا الله وان لم يعرف ان معنى الاله المعبود بحق (حتي تمتزج مع معناها بلحمه ودمه) كناية عن شدة التمكن بحيث اذا تركه جرى على لسانه وقلبه بغير اختياره (فانه) اي العاقل (يري لها) حينئذ (من الاسرار) اى المعارف والاوصاف الحميدة التي يحلى الله بها باطنه كالزهد والتوكل (والعجائب) اى الكرامات التي يكرمه الله بها كوضع البركة فى ماله حتي يكثر القليل ويكفى الكثير بمشيئته تعالى وارادته (مالا يدخل تحت حصر) اى تحت عدد محصور

قال المصنف و بالله التوفيق لا رب غيره ولا معبود سواه نسأله سبحانه وتعالى ان يجعلنا واحبتنا عند الموت ناطقين بكلمة الشهادة عالمين بها وصلى الله على سيدنا محمد كلما ذكره الذاكرون وغفل عن ذكره الغافلون ورضي الله تعالى عن اصحاب رسول الله اجمعين والتابعين لهم باحسان الى يوم الدين وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين

التوفيق خلق قدرة الطاعة في العبد والمراد بالقدرة العرض المقارن للطاعة فالكافر

غير موفق لعدم وجود الطاعة منه وأتي بضمير الجمع في يجعلنا لانه أراد نفسه واخوانه
المسلمين لان الدعاء مع التعميم أقرب الى القبول فقوله وأحبتنا من عطف الخاص
على العام وقوله عاملين بها أي بمدلولها وهو وما تقدم من العقائد والضمير في قوله كلما
ذكره الله تعالى وفي قوله عن ذكره للنبي صلى الله عليه وسلم لان الذاكرين الله اكثر من
الغافلين عنه والغافلين عن النبي أكثر من الذاكرين له اذ المؤمنون بالنسبة للكافرين
كالشعرة البيضاء في الثور الاسود وذكر الاكثر في جانب الله والاكثر في جانب
النبي أبلغ في كثرة الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم (والمراد) بالرضا في حقه تعالى
الانعام او ارادته وهو أعلى من العفو الذي هو محو الذنب وعدم العقوبة عليه وان لم
يكن معه انعام ولا يختص الترضي بالصحابة بل مثلهم في ذلك العلماء الاعلام والعباد
الاخيار وقوله الى يوم الدين أي يوم الجزاء وهو يوم القيامة ولا بد من تقدير مضاف
أي قرب يوم الدين لان الساعة لا تقوم الا على لكع ابن لكع أي كافر ابن
كافر وقوله وسلام على المرسلين التنوين للتعظيم أي سلام عظيم
عليهم وقوله والحمد لله رب العالمين فيه حسن اختتام
لان ذلك آخر دعاء المؤمنين في دار الجنان
وصلى الله على سيدنا محمد النبي
الامي وعلى آله وصحبه
وسلم والحمد لله
رب العالمين

ولما لاح بدرتمامه وفاح مسك ختامه قرظه جمع من حضرات علماء الازهر الشريف وها هو مع الشكر

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله (اما بعد) فقد اطلعنا على هذا الكتاب المسمى (الخلاصة السنية * في شرح متن السنوسية) لمؤلفه كريم الانساب الشيخ عبد العليم محمد حجاب فوجدناه فريدا فى بابه نافعا لطلابه عم الله النفع به وأكثر من أمثال مصنفه آمين

كاتبه
محب الدين الدالى
الشافعى

كاتبه
عبد الله جاد
الشافعى

كاتبه
على محمد النجار
الشافعى

كاتبه
على سرور الزنكلونى
الشافعى

كاتبه
منصور محمد الشامي
الشافعى

كاتبه
محمد على أبو النجا
الشافعى

كاتبه
حسان عبد الرحيم
المالكى

كاتبه
محمد محمد البحيري
الشافعي

كاتبه
ابراهيم الميهى
الشافعي

كاتبه
على أحمد صبره
الشافعي

كاتبه
سليمان ابراهيم البيلى
الحنفى

كاتبه
أحمد عبد السلام
الحنفى

كاتبه
معوض السخاوى
الحنفى

(تمرينات على ماتقدم فى الكتاب جميعه)

عرف علم التوحيد وبين ثمرته. اذكر تعريف الحكم وبين أقسامه. بين أقسام الحكم الشرعى والعادى والعقلى. عرف الواجب والجائز والمستحيل وبين أقسام كل. عرف المكلف وبين محترزات تعريفه بين أهل الفترة وانهم ناجون من عذاب النار أم لا. بين معنى كون الصفة نفسية. اذكر تعريف الوجود. بين معنى كون الصفة سلبية. اذكر تعاريف الصفات السلبية وبين كونها تتعلق أم لا. بين معنى كون الصفة صفة معنى او صفة معنوية. اذكر تعاريف صفات المعاني وبين ما يتعلق منها ومالا يتعلق. اذكر ماتتعلق به كل صفة من الصفات التى لها تعلق. هل يتعلق سمعه تعالى بالذوات أولا. هل يتعلق بصره تعالى بالاصوات أولا. بين معنى التعلق وهل يكون للصفات المعنوية أولا. بين معنى الجائز فى حقه تعالى. اذكر تعريف الرسول وبين مايجب في حقه وما يمتنع وما يجوز. اذكر تعاريف مايجب فى حقه وما يمتنع تفصيلا. بين دلالة المعجزة على صدق الرسل هل هي وضعية أو عقلية أو عادية. هل تعرف عدد العقائد الواجبة على المكلف تفصيلا. هل يمكنك أن تاخذ جميع العقائد من قولنا لا اله الا الله محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم